في انتظار إعلان ميلاد الدولة اليمنية الحديثة ..!!

" المتتبع والباحث للتاريخ السياسي لليمن خلال الخمسة عقود الماضية يجده حافلا ومليئاً بالثورات والحروب والصراعات الداخلية وعمليات الإقصاء السياسية فضلا عن قضايا القتل والثأر والسجون ومؤتمرات المصالحة الوطنية والتشطير ومباحثات واتفاقيات الوحدة، وشعارات التنمية والعدل والديمقراطية، والتحالفات التقليدية هنا أو هناك.. الخ. "

إبراهيم عبدالرشيد
Al-rashiid@hotmail.com

لكن الملفت للاهتمام أن هذا التاريخ رغم كثافة عناصره واستمراره وكلفته الباهظة لم يسفر بقليل أو كثير عن أي تقدم في اتجاه ترجمة أهداف ومطالب النضال الوطني والثورة اليمنية في تحقيق التغيير المنشود والانتقال إلى حالة ومرحلة الدولة المدنية الحديثة وتمكين قوى التغيير والتحديث من قيادة ذلك وتحمل مسئولياتها التاريخية في صناعة وترسيخ الحاضر المشرف والمستقبل المنشود، وما حدث كان العكس تماما أي الغرق في مزيد من التناقضات والصراعات والمزيد من السير في المجهول وإنتاج وإعادة إنتاج الأوضاع والأنظمة السابقة والكثير من الأزمات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وصولا إلى الحالة والأوضاع الراهنة والتي تتلخص باللا دولة - اللا استقرار - اللا تنمية - والتي ما تزال تحتاج إلى كثير من الجهود والعمل والتضحيات والتكاليف حتى يتسنى تجاوزها والخروج منها إلى شط آمن وعقد سياسي واجتماعي جديد ، ولعلنا في هذا المقام قد تعلمنا وأدركنا الكثير من تاريخنا وأحوالنا السياسية والاقتصادية خلال الخمسة عقود الماضية بما يكفي لأن نعيد التجربة اليوم بمنطق آخر ووسائل وآليات جديدة وعصرية وأهداف وطموحات وتطلعات عميقة وبعيدة .

واستنادا إلى ما سبق وبصرف النظر عن وجهة نظرنا حول طبيعة تكوين مؤتمر الحوار الوطني والقوى والأطراف المشاركة فيه والإعداد التي حددت لكل منها..الخ ،وما إذا كان يبدو أنه أقرب إلى مفهوم المصالحة أم مشروع للتغيير والعبور، فالأهم أنه جاء في لحظة فارقة ومفصلية في تاريخ اليمن ويمثل خيارا ملحا وتحديا هاما للخروج بالبلاد من أوضاعه وأزماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة ، ولا مجال بالتالي أمام الجميع وفي مقدمتهم القوى والأطراف والشخصيات المشاركة في المؤتمر سياسية واجتماعية وحزبية وقبلية إلا تحمل مسئولية الانتفاض على مجمل الأوضاع والأزمات القائمة وعلى عواملها وأسبابها وإعلان الانتصار الكامل والشجاع على ذلك والوقوف مع شعبها ومع كافة مطالبه وتطلعاته وتضحياته من أجل دولة مدنية حديثة ومستقبل مشرق وخال من المتاعب والأزمات وغيرها ، والإدراك أنه إذا كان من رابح في كل هذا فهو الوطن بكل فئاته وشرائحه وقطاعاته وأبنائه وأجياله القادمة الذين سيكونون الخاسر الأكبر في حال استمرار غياب هذا المشروع ،وبهذا يمكن أن يكون مؤتمر الحوار الوطني ثورة حقيقية .

وهناك سبب هام يجعلني شخصيا أميل إلى التفاؤل بإمكانية أن يكون مؤتمر الحوار الوطني بمثابة ثورة حقيقية تقود إلى تحقيق التغيير وقيام الدولة المدنية الحديثة والتي طال انتظارها وذلك استنادا إلى ما يلي :

- إن كافة القوى السياسية والوطنية داخل وخارج مؤتمر الحوار الوطني لا شك تدرك جيدا تاريخ ومطالب وتضحيات الشعب اليمني خلال المائة سنة الماضية على الأقل ،وفشل كافة مشاريعه حتى الآن في بناء الدولة وتحقيق الاستقرار والنهضة ..الخ.

- إن مؤتمر الحوار الوطني الحالي لم يأت من فراغ أو بمقتضى المبادرة الخليجية فقط وإنما جاء في إطار مخاض وطني سابق ومستمر من أجل تحقيق مبادئ وأهداف الثورة اليمنية في التغيير والتحديث والدولة المدنية.

- إن أعضاء مؤتمر الحوار الوطني - وإن كانوا يمثلون القوى والأطراف التي قامت بتسميتهم سواء كانت سياسية أو حزبية أو قبلية أو فئوية أو غيرها فإنهم وهي معهم - وبقبولهم بهذه المهمة الوطنية في هذه المرحلة - أصبحوا يمثلون جميع أبناء شعبهم ويتحملون مسئولية ما أنيط بهم وما ينتظر منهم مما لا بقبل إلا نتيجة واحدة هي النجاح وتحويل المؤتمر إلى ورشة وبرنامج للعمل الوطني الشامل .

- إن الجميع داخل وخارج المؤتمر يدرك بما يكفي أن هذا المؤتمر قد توفرت له من أسباب وشروط ومتطلبات النجاح ما لم تتوفر لأي مؤتمر أو فعل أو حدث وطني آخر وفي مقدمة ذلك الأسباب والمبررات الوطنية - الالتفاف والحماس الشعبي - الظرف السياسي - الإرادة السياسية - الدعم الإقليمي والدولي ..الخ ، وتبقى الحاجة في هذه الحالة لكثير من الجهد والعمل والانسجام من قبل أعضاء المؤتمر حتى يتسنى لهم إخراج مؤتمرهم معززا بكل شروط ووسائل ومؤيدات النجاح وما هو أبعد من النجاح وتحقيق الأهداف على أرض الواقع .

سبب آخر يدعوني شخصيا للتفاؤل بإمكانية نجاح مهام وأعمال هذا المؤتمر وتدشينه لبداية مرحلة جديدة في تاريخ اليمن هي تحديدا مرحلة قيام الدولة المدنية الحديثة، وهذه أسباب تفاؤلي :

- إن المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والكلمات التي قدمت أثناء الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الحوار الوطني ومداخلات الأعضاء في الجلسات العامة التي تلت ذلك وما قيل وتردد هنا أو هناك وفي وسائل الإعلام أو غيرها جميعها كشفت عن حقيقة استراتيجية تصب لصالح مفهوم وآليات وأهداف الحوار وهي أن أوضاع ومشاكل وأزمات اليمن على كثرتها واختلافها ليست من ذلك النوع الذي تعاني منه بلدان وشعوب عديدة والمتمثلة بتعدد القوميات والأعراق والطوائف والمذاهب ووجود أقليات وما يصف بلدانها أو بعضها بالفسيفسائية ويجعلها عرضة للأزمات والمشاكل والمطالب المعقدة ومستعصية الحل ..الخ ،بينما ما يجري ويتكرر في اليمن أزمات ومشاكل وخلافات وصراعات وما إليها هي اجتماعية وسياسية بامتياز وتعود في المقام الأول لضعف وفشل أنظمة الحكم السابقة والمتعاقبة في استيعابها والتعامل معها ومن ثم معالجتها بالوسائل والجهود المشروعة والسلسة بل أن هذه الأنظمة السياسية هي من كرس وأضاف إلى هذه الأزمات والأوضاع ومن عطل فرص وسبل حلولها ومعالجتها.

- إن أكثر مداخلات أعضاء مؤتمر الحوار الوطني في الجلسات العامة التي تلت الجلسة الافتتاحية كشفت عن لغة ومناخات ومفردات جديدة ولم تكن موجودة من قبل ، كما كشفت عن تلاشي الفجوة في أفكار وثقافة الجيل الحالي باتجاه فهم وتشخيص مختلف القضايا والهموم والحاجات الوطنية وكذلك باتجاه تحقيقها بعيدا عن أفكار ومفاهيم ومفردات الماضي القريب والأنظمة التقليدية والشمولية .

- أكدت أكثر مداخلات أعضاء مؤتمر الحوار الوطني في جلساته العامة التي أعقبت الجلسة الافتتاحية عن ما يشبه الإجماع حول معظم المشاكل والأزمات والصراعات والحروب وغيرها التي شهدتها اليمن في العصر الحديث والقائم سببها الرئيسي إلى جانب عوامل التخلف وأشكال الفساد يبقى في غياب أي شكل من أشكال الدولة الحديثة بأسسها وقواعدها وآلياتها المعروفة وبالتفاف الناس حولها وإجماعهم على أهميتها وحاجتهم لها، الدولة الوعاء والحاضنة الاجتماعية والسياسية لشعبها، وتكرست هذه القضية بفشل مشروع بناء هذه الدولة المدنية الحديثة الذي جاءت به مبادئ وأهداف الثورة اليمنية سبتمبر 1962م وأكتوبر 1963م ، وكان الهدف والمطلب الأهم والأكثر إلحاحا بالنسبة للشعب اليمني وبسبب ذلك ظهر باعتباره الهدف والمطلب رقم (1) خلال ثورة الشباب السلمية وفي مناقشات ومداخلات أعضاء مؤتمر الحوار الوطني في حين يدرك الجميع أن اليمن الذي يحتاج اليوم وقبل كل شيء للدولة المدنية الحديثة .

- هناك حالة غير مسبوقة من الأمل والتفاؤل في أوجه وأحاديث عامة الناس وفيما ظهر من آراء ومداخلات أعضاء مؤتمر الحوار الوطني خلال الجلسات العامة ، حول إمكانية أن يمثل هذه المؤتمر نقطة انطلاق حقيقية صوب غد مشرق ومستقبل جديد للشعب اليمني ، وفي أن يصلح هذا المؤتمر ما أفسدته وكرسته وأنتجته أنظمة الحكم السابقة والمتعاقبة في اليمن ، التي كانت استثناء غريبا وجعلت منه استثناء ، ولم تعمل إلا من أجل بناء مصالحها وتنمية ثرواتها من حقوق وأموال الشعب .

لكن هذا القدر الكبير من الأمل والتفاؤل بأهمية تنظيم وانعقاد مؤتمر الحوار الوطني ، وبأهمية وضرورة نجاحه لا يخلو بالنسبة لكافة وأغلبية الشعب من هواجس وهموم كثيرة ومن تساؤلات لا تنتهي في هذا الصدد وإدراك كبير بأن مهمة مؤتمر الحوار الوطني ومسئولية كافة الأطراف والقوى والشخصيات المشاركة فيه كبيرة وشاقة ولن تخلو من المصاعب والتعقيدات قبل أن يرى الناس نتائج وقرارات وآليات محددة وملموسة لهذا المؤتمر ،وإرادة أكثر قوة وأكثر عزما لترجمة ذلك وترسيخه على الأرض وعلى لوحة اليمن الجديد ، وهذا هو التحدي الأهم والأكبر أمام الجميع لتجسيد حق الشعب اليمني في أن تكون له دولة مدنية حديثة ومستقبل مشرق ومكانة وموقع بين الأمم والشعوب الجديدة .

"وغدا سأكون بإذن الله مواطنا لا أجيرا ولا مستأجرا ، مواطنا ينعم بالكرامة والسكينة والحقوق والحريات في وطن خال من الأزمات والفساد وطن يتسع للجميع ودولة مدنية تسهر من أجل حياة وحقوق ومصالح جميع أبنائها ".

وكيل وزارة شئون المغتربين - السابق.

القضايا الاقتصادية التنموية على طاولة الحوار الوطني ومشروع الدستور اليمني الجديد

د. طه أحمد الفسيل

" < شهد الأسبوع الماضي إثارة العديد من القضايا الاقتصادية، من بينها العودة إلى الحديث عن إعداد برنامج للإصلاحات الاقتصادية في الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى للشئون الاقتصادية، وتصويت مجلس الشورى على قائمة مرشحي الهيئة العليا للفساد، وتقسيم فريق التنمية المستدامة بمؤتمر الحوار الوطني إلى أربع مجموعات عمل، اختصت على التوالي بالتنمية الثقافية والسياسية والاجتماعية، التعليمية والبشرية والصحية، والتنمية الاقتصادية، والمجموعة الرابعة بدور الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع والأفراد في التنمية. "

وفي إطار التفاعل الوطني مع جهود اعضاء الحوار الوطني، وخاصة فريق التنمية، واستنادا إلى تصريحات أمين عام مؤتمر الحوار التي اشار فيها إلى أن مخرجات هذا الحوار ستشكل أساس الدستور اليمني الجديد، وهو أمر في غاية الأهمية، فإن من واجبنا الإشارة إلى أنه رغم أهمية المواضيع التي تم بموجبها تقسيم فريق التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات، فإن هذه المواضيع وهذا التقسيم يعد تالياً لقضايا ومسائل أساسية في خطوتين سابقتين لكل المواضيع والقضايا الاقتصادية والتنموية، بما في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

الخطوة الأولى تتمثل في تواصل المتحاورين إلى توافق مجتمعي وسياسي وطني حول طبيعة الأهداف الاقتصادية التنموية والاجتماعية التي يتوخاها غالبية الشعب وتلبي آمالهم وتطلعاتهم، استناداً إلى التشخيص العلمي والموضوعي لطبيعة أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والتحديات والمشاكل التي تواجهنا، وبعد ذلك يتم تحديد الأسس والمبادئ الاقتصادية للنظام الاقتصادي اليمني والتي من شأنها المساهمة في تحقيق تلك الأهداف، على أن تتم ترجمتها لاحقاً في مشروع الدستور اليمني الجديد. بعبارة أخرى يتم اختيار النموذج بناء على الأهداف التي تم تحديدها والتوافق عليها وليس قبلها، بحيث يتم اختيار نموذج اقتصادي تنموي بديل غير النظام الرأسمالي الليبرالي الحر. ويمكن أن يمتد الأمر إلى تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تعكس بصورة أساسية تطلعات اليمنيين وتضحياتهم كأفراد وكمجتمع.

وبناء على ذلك، تتمثل الخطوة الثانية في اختيار النظام الاقتصادي. ونعتقد بأن ممثلي الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية الممثلة في مؤتمر الحوار الوطني أمام ثلاثة خيارات رئيسية، يتضمن الأول التوافق على تحديد هوية الاقتصاد اليمني في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي نظراً لما يتميز به من مرونة ومن توازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبكونه نظام غير إيديولوجي، وأنه يتضمن آليات السوق الحر التي تتفق مع توجهات مجتمع المانحين لليمن. وينطبق الأمر نفسه بالنسبة لنموذج التنمية المستدامة، الشاملة والعادلة. والخيار الثاني يتمثل في بذل الجهود لتطوير نموذج خاص باليمن، بينما يتمثل الخيار الثالث في عدم تحديد شكل النظام الاقتصادي اليمني بصورة محددة في الدستور اليمني الجديد، وإنما يمكن تحديد المقومات الأساسية للنظام الاقتصادي التنموي اليمني المقترح، وبحيث تتسم هذه المقومات من ناحية بالتجانس والتكامل فيما بينها، وتحقق من ناحية أخرى آمال وطموحات الشعب اليمني وتطلعاته لحياة كريمة. ومن بين القضايا والمسائل التي يجب تضمنها في هذه المقومات، تحديد الأهداف الاقتصادية التنموية والاجتماعية المتوخاة، وكذلك طبيعة الأدوار الاقتصادية الاجتماعية والتنموية للدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، وملكية الثروات والموارد الطبيعية وكيفية الاستفادة منها، جوانب العدالة الاجتماعية، وتقسيم السلطات الاقتصادية.

ويستند الخيار الثالث المقترح إلى ما يلي :

> إن الاختلافات والخلافات بين الأنظمة الاقتصادية في العالم لم تعد حالياً جوهرية وإيديولوجية بحيث اصبح التقارب فيما بينها كبيراً، وأن معظمها يتراوح في الوسط وبعضها يجنح لليمين والبعض الآخر لليسار.

> إن ذلك سوف يحد من الخلافات بين الأحزاب والقوى السياسية اليمنية، بما في ذلك حسم الجدل حول نظام الاقتصاد الإسلامي المطروح من قبل بعض الأحزاب والقوى السياسية.

> هناك العديد من المبادئ والأركان التي لا يوجد خلاف حولها بين هذه الأحزاب والقوى مثل العدالة الاجتماعية، الملكية الفردية، أهمية القطاع الخاص، تحديد أدوار الدولة والقطاعين الخاص والمجتمع المدني، اقتصادياً واجتماعياً وتنموياً، وكذلك تكامل دور الدولة مع أدوار القطاعين الخاص والمدني.

> المرونة وعدم الجمود، وبالتالي سهولة التوصل إلى اتفاق حول المبادئ والأركان العامة لشكل النظام الاقتصادي المأمول لليمن الجديد.

ونظراً لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في اليمن نرى أهمية تحديد الأهداف الاقتصادية التنموية والاجتماعية المنشودة، وبعد ذلك يتم تحديد شكل النظام الاقتصادي الذي سيتم التوافق عليه (أو على الأقل ملامح هذا النظام)، كون ذلك سيحد من الاختلالات والاختلافات مستقبلاً. كذلك يتطلب النموذج الاقتصادي التنموي الجديد التزاماً دستورياً من قبل الدولة بالتنمية والعدالة الاجتماعية، والفاعلية الاقتصادية التنموية. ايضاً، من الأهمية تحديد نصوص الدستور اليمني الجديد بصورة واضحة وجلية طبيعة الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لكلاً من الدولة (بما في ذلك مسئوليتها الاقتصادية والاجتماعية في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين ومحدودي الدخل وتقديم الخدمات الاجتماعية والخدمات الخاصة بالمرافق)، وكذلك القطاع الخاص والملكية الفردية، ثم دور المجتمع المدني.

وفي هذه القضية، نخلص إلى أنه بغض النظر عن شكل النظام الاقتصادي الذي سيتم التوافق عليه لليمن الجديد وتسميته، فإن الأهم يتمثل في أن يكون النظام المختار قادراً على معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة، وفي الوقت نفسه موجها نحو التوظيف والتخفيف من الفقر، محققاً للعدالة الاجتماعية بكافة مكوناتها بما في ذلك ارتباط النمو الاقتصادي بالعدالة التوزيعية، الأمر الذي سوف يساهم في تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين. ويتمثل العنصر الرابع في أن يكون قادرا على توفير الخدمات والسلع التي تشبع الحاجات الأساسية لغالبية المواطنين.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن تأسيس نظام سياسي واقتصادي واجتماعي في اليمن يُعد أحد أهداف الثورة اليمنية المعاصرة (ثورة فبراير 2011م)، وأن ذلك يتطلب بالضرورة أن يؤسس مشروع الدستور اليمني القادم لعقد اجتماعي جديد يقوم على أساس ومبادئ صريحة تؤسس مستقبلا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة التي تلبي طموحات وآمال الشعب اليمني وتطلعاته وتضمن له الحياة الكريمة والعيش الكريم، وكذلك وسائل تطبيقها. صحيح أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بحكم طبيعتها، هي إجراءات تتبدل وتتكيف ويشترط فيها أن تتأقلم لزوما مع المشاكل المطروحة، إلا أنه من المستحب كذلك أن تتوفر أرضية ومرجعية دستورية لهذه السياسات بحيث لا تنحرف أو تزيغ عن مرتكزات العقد الاجتماعي المتفق عليه والمتضمن في الدستور.

كذلك، يعاني الدستور اليمني الساري -في الجانب الاقتصادي التنموي- من أوجه قصور عديدة، كما أنه لم يعد مواكبا للتطورات والأحداث التي شهدتها الساحة اليمنية، والساحة العربية فيما يعرف بثورات الربيع العربي، وكذلك بالنسبة للتطورات الدستورية الحديثة وفي الدول الديمقراطية خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ويتمثل مصدر الخلل الأول في الدستور اليمني الساري يتمثل في الأسس الاقتصادية وبالذات المادة السابعة التي تنص " يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وبما يعزز الاستقلال الوطني وباعتماد المبادئ التالية:." ودستوريا، تعتبر حرية النشاط الاقتصادي -عادة- امتداداً طبيعياً للملكية الخاصة وصيانتها، ولذلك تقنن التشريعات الدستورية كلاً من حرية نشاط القطاع الخاص وتنظيميه.

في المقابل يلاحظ أن المادة 7 في الدستور اليمني الساري أطلقت العنان الحرية الكاملة لكافة الأنشطة الاقتصادية بدون توجيهها نحو تحقيق أهداف اقتصادية تنموية وطنية محددة، وكذلك دون تحديد طبيعة الدور الاقتصادي التنموي والاجتماعي، والرقابي الإشرافي للدولة، ودون تحميل القطاع الخاص مسئوليات ومهام محددة. وقد أدى كل ذلك إلى جعل الغلبة للمصالح الشخصية للأفراد وسيادتها كدافع أساسي لكافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية، لا في القطاع الخاص فحسب وإنما في ايضاً في كافة أنشطة الدولة وقطاعاتها. لذلك لم يحظى دافع تحقيق مصلحة المجتمع اليمني أي أهمية إلا في إطار المصالح الشخصية. وقد أثبتت التجربة خلال السنوات الماضية أن هذه الحرية كانت لها نتائج وخيمة الأداء الاقتصادي اليمني وعلى الأوضاع المعيشية والاجتماعية للمواطنين.

يضاف لما سبق، يعد الدستور قانون القوانين وهو الوثيقة العليا التي تنظم كافة القوانين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأن الاقتصاد هو مرتكز أساسي ومن بين أهم مفاصل الحياة وهو الذي يهتم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإنسانية الشاملة والعادلة وفي مقدمتها رفع المستوى المعيشي لكافة أفراد المجتمع، فإن الارتباط والعلاقة بين الاقتصاد والدستور علاقة أساسية، بحيث من المفترض أن تعكس السياسات والتوجهات العامة التي تتبنها الدولة مستقبلا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية طبيعة تنظيم هذه الجوانب في الدستور نصاً وروحاً.

والله أعلم.

وجهة مطر

أحمد غراب

رباعيات الخيمة

كنا في رباعيات الخيام لعمر الخيام وأصبحنا في رباعيات الخيمة لأحمد غراب :

سمعتُ صوتاً هاتفاً في الظلام
فلترفعوا ياشباب الخيام
ما عاد فيها أي فعل سوى
صراع حزبي وكأنه دوام
الشعب قد اضناه طول الصراع
وصاحب الدكان ما زاد باع
وانتم تكيلوا بالسياسة ذراع
والبيض للاحزاب والشعب ضاع
ياليت شعري ايها الاصمعي
اكلت برعي والصبوح نعنعي
قم ارفع الخيمة وهيا معي
نعيد امجاد مجدنا التبعي
فكم تَوالى الليل بعد النهار
والدائري دار حتى الدوار
واليوم في الخيمة كما المسمار
مسمار جحا والا جزاء سنمار ؟
هيا هلموا ياشباب للإمام
لنزرع الحب ونفشي السلام
ما عاد فيه داعي لهذي الخيام
نقلد الزحمة ومافيه زحام.

يدرك الجميع أن الخيام حالياً لم تعد سوى مظلات لصراع سياسي اشبه ما يكون بذلك الصراع الذي كانت تتبادله خيام بني عبس وخيام بني ذبيان. ولو ان العرب القدامى كانوا يمكثون تحت الخيمة لسنوات لماتوا من الجوع وهلكوا عطشا ولترملت نساؤهم وتيتم اطفالهم لكنهم كانوا يحملون خيامهم على ظهورهم وينطلقون في الصحراء بحثا عن الحياة والكلأ والماء.

بقاء الخيام سيكون رمزا للجمود والتحجر وليس للتغيير والتطور فاليمن اكبر من ان يكون خيمة وشلتها الريح اليمن منطاد نتمنى ان يحلق في الآفاق.

حان وقت العمل من اجل الوطن ،تذكروا حديث النبي صلى الله عليه وسلم عندما كان يجد احد المصلين لايغادر المسجد فقال له اخوك احسن منك لأنه يعمل ويصلي.

دعوا اصحاب البيوت والمحلات يتنفسون ويعيشون حياتهم فقد تعطلت مصالحهم وتكدرت احوالهم كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهى الصحابة ان يبنوا في منزل ويردموا الاعشاش التي تبنيها العصافير في ظهر المنزل فما بالك بمن يسد طريق حارات ومنازل ودكاكين ،كثر الله خيرهم اصحاب تلك الحارات صبروا طوال هذه الفترة.

لا اعرف لماذا تذكرت الآن قصة اولئك الاثنين اللذين سكنا في خيمة وكانا راقدين على ظهورهما بالليل فنظر الأول للسماء وقال للثاني ايش تشوف؟ قال اشوف نجوم كثيرة .

قال وهذا على ايش يدل؟

قال : يدل على ان هناك مجرات وكواكب غيرنا في هذا الكون.

قال الأول : بل يدل على ان الخيمة انسرقت ولم يعد هناك داع لبقائنا هنا.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

دعوا شوقي ينفذ ما وعد

علي السقاف

" شوقي هايل يعاني من حرب يشنها مع الأسف طرف في المشترك يريد السيطرة على تعز، واعتبارها اقليم قاعدة لبسط نفوذه على بقية محافظات الجمهورية "

> أكثر من شخص عاتبني لماذا لا أقف مع شوقي أحمد هايل محافظ تعز خاصة وهو يتعرض لهجمة شرسة لها طابعها الحزبي.

ترددت كثيراً وكان مبعث ترددي أن أي دفاع عن شخص ينتمي لبيت تجاري، قد يفسر على أنه ضرب من نفاق يراد منه مصلحة غير أنه ومع تزايد الحملة ضد الرجل رأيت أن من واجبي أن أكتب وأن أعبر عن قناعات كثيرين من أبناء تعز الذين يرون في شوقي ملاذاً لخروج المحافظة من الكثير من أزماتها خاصة وهي المحافظة التي تعمد بعض المسؤولين في الدولة إهمالها، ولا ننسى تلك المقولة المشؤمة لأحدهم والتي أقسم فيها أنه سيحول تعز إلى قرية ومن منطلق مقيت رفضه تعز ويرفضه سكانها الذين يمنعهم وعيهم وثقافتهم، التعامل مع تلك المنطلقات الغبية.

حالياً تتعرض المحافظة إلى طمس منظم وممنهج لهويتها كمحافظة مسالمة وواعدة وهادئة.

فالمسلحون منتشرون في معظم شوارعها وبائعو الحبوب المخدرة يجوبون معظم أزقتها أو القتل صار خبراً يومياً تتداولة المدينة وحاراتها ومقاهيها.

شوقي هايل يعاني من حرب يشنها مع الأسف طرف في المشترك يريد السيطرة على تعز، واعتبارها اقليم قاعدة لبسط نفوذه على بقية محافظات الجمهورية خاصة والمحافظة تشكل أعلى نسبة من حيث عدد المدارس والطلاب في عموم محافظات الجمهورية.

وكم نأمل من محاربي شوقي هايل وضع مصلحة تعز في المقدمة ومنحه فرصة خاصة إذا علمنا أن من أولوياته تطوير ميناء المخا وإنشاء محطة تحلية المياه التي ستستفيد منها تعز والمحافظات المجاورة لها، دعوا الرجل أن ينفذ ما وعد.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388